

يعقد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة دورته الـ34 في جنيف، على وقع استمرار الانتهاكات في دول عدّة من العالم.

وتسعرض الدول أمام المجلس تقدمها في المجال الحقوقى، كما تعرض هيئات ومنظمات المجتمع المدنى، تقاريرها التي تتعلق بالإنتهاكات، إضافة إلى تقديم هيئات المجلس آرائها بالمواضيع الحقوقية. ومن المتوقع أن تأخذ السعودية على غرار الدورات السابقة حيزاً من تقارير ومناقشات المجلس، في ظل مضي الحكومة في إنتهاكات حقوق الإنسان.

وكانت عدد من الدول قد انتقدت الوضع في السعودية، وخاصة تنفيذ وإصدار أحكام الإعدام فيها، إضافة إلى إنتهاكات الحق في الرأي والتعبير والإستمرار في ملاحقة النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي السياق نفسه، أعلنت منظمات حقوقية عزّمها إثارة موضوع انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة خلال أعمال المجلس وعلى هامشه. وأعلنت منظمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" إقامة ندوة تسلط الضوء على قمع السلطات السعودية للمجتمع المدني في البلاد بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة لإغلاق منظمة "جسم"، التي كانت تعد الجمعية المدنية الوحيدة في السعودية.

ويستعرض المتحدثون أجواء عمل المجتمع المدني الحالية في السعودية والتحديات التي تواجهه وكيفية تعامله مع القمع الذي يتعرض له. والجدير بالذكر إن منظمات حقوقية كانت قد طالبت بتحميم عضوية السعودية في المجلس، خاصة بعد الضغوط التي مارستها على الأمم المتحدة من أجل إزالة إسمها عن اللائحة السوداء لمرتكبي جرائم ضد الأطفال على خلفية عدوانها على اليمن.